الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.41

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
12 February 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فاتي (نائب الرئيس) . . . . . (غامبيا)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري *(تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري *(تابع)

(ب) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل دربان *(تابع)

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)

البند ٤١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

* بنود قررت اللجنة بحثها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-60449 (A)

نظراً لغياب السيد البياتي (العراق)، تولى الجلسة السيد فاتي (غامبيا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري** (تابع) (A/61/18، و A/61/186، وA/61/260، وA/61/335)

(ب) **التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل دربان** (تابع) (A/61/337)

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/61/333، و A/61/341)

١ - **السيدة سيموفيتش** (إسرائيل): تحدثت ممارسة حق الرد، وقالت إن إسرائيل تفتخر لأن لديها أعضاء عرباً في البرلمان، وقاضياً عربياً في المحكمة العليا، وصحفاً عربية، ورجال شرطة، ودبلوماسيين عرباً. واللغة العربية هي اللغة الرسمية الثانية في إسرائيل، وجميع حقوق الأقليات يحميها القانون. والسياسة الرسمية لجميع الحكومات الإسرائيلية كانت دائماً قبول الحل المتمثل في قيام دولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومعاملة الأقلية من سكانها العرب كمواطنين لهم حقوق كاملة ومتساوية بموجب القانون. وإدراج السيد أفيغدور ليبرمان في حكومة رئيس الوزراء أيهود أولميرت لا يمثل أي تغيير في السياسة الرسمية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين أو ينطوي على أي عواقب على الأقلية من السكان العرب في إسرائيل.

٢ - غير أن الشيء نفسه لا يمكن أن يقال عن حماس والحكومة الإرهابية للسلطة الفلسطينية التي رفضت مراراً قبول ثلاثة شروط أساسية طرحتها اللجنة الرباعية وأيدها المجتمع الدولي: وهي الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، وقبول الاتفاقات السابقة. وهذا الرفض يعزز الهدف الحقيقي لحماس الذي يتمثل في تدمير دولة إسرائيل وجميع مواطنيها. وعلى العكس من حكومة فلسطين، تلتزم إسرائيل التزاماً تاماً، بالسلام وعملية خريطة الطريق.

٣ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): تحدث ممارساً حق الرد، وقال إن إسرائيل تطبق سياسات عنصرية ضد مواطنيها العرب والفلسطينيين. فقد تمت مصادرة أكثر من ٨٠ في المائة من الأراضي الفلسطينية السابقة. وإسرائيل هي البلد الوحيد في العالم التي تعرِّف نفسها لا كدولة للمقيمين فيها أو لمواطنيها، ولكن كدولة لجميع اليهود في العالم. ونتيجة لذلك، يمكن لليهود من أي مكان في العالم أن يأتوا إلى إسرائيل ويعلنون الجنسية ويمنحون جميع الامتيازات المتعلقة بكونهم يهودا. غير أن الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة منذ آلاف السنين لا يمكنهم أن يتمتعوا بالحقوق نفسها. ومن المعروف على نطاق واسع، وحتى في إسرائيل، أن هناك أربعة مستويات للمواطنة في البلد، المستويات الثلاثة الأولى هي الطبقات المختلفة للمشاركة في المجتمع الإسرائيلي، ومكان الفلسطينيين دون هذه الطبقات الثلاث. والواقع أن منظمة العفو الدولية كانت تنظر في المعاملة التي يلقاها المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل، حيث يجري اعتقال القصَّر والأطفال ويتم ضربهم واحتجازهم لأيام. ويعامل الفلسطينيون داخل الخط الأخضر وخارجه كما لو كانوا أقل من حيث الإنسانية، وهذه المعاملة متأصلة في تعريف الدولة الإسرائيلية وقانونها الأساسي.

٤ - وقد وجهت انتقادات إلى تعيين السيد أفيغدور ليبرمان وزيراً للشؤون الاستراتيجية من جانب الكثير من الكتاب والصحفيين الذين اتهموه بأنه يناصر السياسات العنصرية ويهدد بدعم الصراع الإقليمي والعنصرية المؤسسية ضد مواطني إسرائيل من العرب وضد الديمقراطيات العربية الأخرى. واتهم أيضاً بأنه هدد بقصف السد العالي بالقنابل وذات يوم يمكن أن يصبح السيد ليبرمان الذي يحبذ إزالة عرب إسرائيل من إسرائيل، وزيراً للدفاع أو حتى رئيساً

لوزراء إسرائيل. وتأييد حكومة إسرائيل لهذا السياسي العنصري يروي مجلدات عن النظرة إلى الفلسطينيين خاصة والعرب عامة.

البند ٤١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/61/12 و Add.1، A/61/224، و A/61/301)

٥ - **السيد روزينغرين** (فنلندا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، بالإضافة إلى ليختنشتاين، ومولدوفا، وأوكرانيا، وقال إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء حالة اللاجئين في كثير من البلدان. وأضاف أن نحو ٢٣ مليون شخص في أنحاء العالم ما زالوا مشردين داخلياً نتيجة للعنف والصراع المسلح. ولا تزال الأزمة الإنسانية جارية في دارفور ويواجه العاملون الإنسانيون مشكلات أمنية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي جهود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للاهتداء إلى حلول دائمة لمشكلة اللاجئين. ودعا جميع الأطراف إلى توفير إمكانية حرة ومأمونة للوصول إلى السكان المتأثرين إلى موظفي الشؤون الإنسانية. وينبغي احترام مبدأ عدم الطرد في جميع الظروف لكفالة عدم عودة الباحثين عن اللجوء واللاجئين بالقوة إلى بلدانهم الأصلية، وينبغي أن تتمكن المفوضية من رصد عملية العودة الطوعية.

٦ - وقال إنه قد ظهرت بعض الاتجاهات الإيجابية: ذلك أن السكان اللاجئين في العالم هم في أدنى مستوى في ظرف ٢٥ سنة وأن كثيراً من اللاجئين والمشردين داخلياً قد تمكنوا من العودة إلى ديارهم، وخاصة في أفغانستان وأفريقيا. ويعترف الاتحاد الأوروبي بالمساهمة القيمة لكثير من البلدان التي تستضيف اللاجئين في حالات اللاجئين المطولة ويعتزم مساندة هذه الجهود من خلال برامج الحماية الإقليمية.

٧ - ويعتبر الاتحاد الأوروبي اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ هما أساس الحماية الدولية للباحثين عن اللجوء. وهو بالتالي يحث البلدان التي ليست أطرافاً في الاتفاقية على التصديق عليها وأن تقوم الدول الأطراف بتنفيذها بالكامل. ويعترف الاتحاد الأوروبي بالدور الحاسم الذي تقوم به المفوضية في تطوير سياسات اللجوء وفي الحفاظ على القانون الدولي للاجئين وتطويره. وهو بالتالي يلتمس مساهمة المفوضية في إقامة نظام اللجوء الأوروبي المشترك حول حماية اللاجئين. وهو يؤيد خطة العمل العشرية النقاط التي اقترحتها المفوضية لمعالجة مسألة تدفقات الهجرة المشتركة ويشعر بأنه ينبغي أن تشكل حماية اللاجئين جزءاً لا يتجزأ من سياسة الهجرة.

٨ - ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يعمل مع الآخرين لتحسين الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ الإنسانية. ويعتبر النهج القيادي العنقودي مسألة مهمة لتعزيز تبادل المعلومات وتنسيقها، ويلقى الدور القيادي الذي تقوم به المفوضية الترحيب في هذا الصدد. والتنسيق الفعال مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وحركة الصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية، والدول المضيفة، والجهات المانحة، وغير ذلك من الشركاء ذوي الصلة، أمر حاسم لتحقيق النجاح. وفي حين أن المفوضية بحاجة إلى إعطائها موارد وقدرة إضافية للقيام بالدور الجديد لحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم، فإنه ينبغي عدم تقويض ولايتها الأساسية.

٩ - ويرفض الاتحاد الأوروبي التعصب وكره الأجانب والإقصاء ويريد أن يظل ملاذاً آمناً للاجئين. وهو يؤيد جهود المفوضية لتعميم مراعاة العمر ونوع الجنس في جميع

برامجها ويرحب باعتماد اللجنة التنفيذية للاستنتاج المتعلق بالمرأة والفتاة المعرضتين للخطر، والاستنتاج المتعلق بعديمي الجنسية، وحماية المجموعات التي تقابل بالنسيان في أغلب الحالات. ويوافق الاتحاد الأوروبي على عملية التغيير الهيكلي والإداري داخل المفوضية ويؤيد مشروع القرار المتعلق بالمفوضية وكذلك مشروع القرار المقدم من كوستاريكا وإستونيا حول زيادة عضوية اللجنة التنفيذية من ٧٠ إلى ٧٢. ويشجع الاتحاد الأوروبي المفوضية على التماس المزيد من الدعم من المنظمات غير الحكومية لتنفيذ عملياتها. وهو يؤيد أيضاً جهود المفوض السامي لتوسيع قاعدة المانحين وزيادة القدرة على جمع الأموال الخاصة من أجل المشاركة في تحمل العبء بدرجة أكبر من المساواة.

١٠ - **السيد مياموتو** (اليابان): قال إنه في حين تناقص عدد اللاجئين في السنوات الأخيرة، فإنه ما زالت توجد بعض الحالات التي ظلت مستمرة منذ زمن طويل، كما أن العاملين في المجال الإنساني يتعرضون لمختلف أشكال العنف. وينبغي التطرق إلى المسائل المتعلقة باللاجئين من وجهة نظر الأمن الإنساني، وذلك من أجل مساعدة أفراد اللاجئين. وقد اضطلعت المفوضية بكثير من المشروعات في مخيمات اللاجئين ومجتمعاتهم تحقيقاً لذلك وتسهم اليابان بالمساعدة في إنشاء صندوق استئماني تابع للأمم المتحدة لأغراض الأمن الإنساني.

١١ - وتشمل التحديات الخطيرة التي تواجه المفوضية حالياً تقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخلياً والإصلاح التنظيمي. وينبغي إيضاح أدوار ومسؤوليات المنظمات ذات الصلة والتي تقدم المساعدة بموجب النهج العنقودي، وتوفير موارد مالية كافية. ولتحسين الفعالية على أرض الواقع، من المهم إقامة التوازن الصحيح بين تكاليف الموظفين والإدارة من جهة وبين التكاليف التشغيلية من جهة أخرى، وذلك من أجل إقامة استراتيجية أكثر مرونة وموارد بشرية فعالة، وتوسيع نطاق قاعدة المانحين، وتعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية. وسوف تواصل اليابان توفير المساعدات اللازمة للقضاء على الحاجة إلى حماية ومساعدة اللاجئين.

١٢ - **السيدة فونتانا** (سويسرا): قالت إن تدفقات الهجرة المختلطة أصبحت ظاهرة عالمية تتطلب استجابة عالمية من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتقوم المفوضية أيضاً بدور حاسم في الحفاظ على نظام اللجوء وتعزيزه. ومن المهم التمييز بين اللاجئين والمهاجرين حتى لا تؤثر التدابير المتخذة لمراقبة الهجرة غير المنتظمة على حقوق اللاجئين والحماية الدولية المقدمة إليهم.

١٣ - وثمة تحدٍ آخر يواجه المفوضية هو كيفية حماية الأشخاص المشردين داخلياً دون تقويض احتياجات ومصالح السكان المعنيين وتحبذ سويسرا اتباع نهج تعاوني لمواجهة هذا التحدي وتشجع المفوضية على اتخاذ تدابير منهجية بدرجة أكبر لمساعدة الأشخاص المشردين، شريطة ألاَّ يصرفها ذلك عن مهمتها الأولى المتمثلة في حماية اللاجئين.

١٤ - وقالت إن حكومتها سعيدة بالحل المؤقت الذي تم اعتماده لتمويل مشروعات معينة في بلدان ريادية مختارة من أجل حماية الأشخاص المشردين داخلياً. وفي حين أن ذلك سوف يمكِّن المفوضية من أداء مهمتها الجديدة بموجب النهج العنقودي، فإن الأمر يحتاج إلى رؤية واضحة ومتماسكة وواقعية لإقامة شروط قيام المفوضية بعملها نيابة عن الأشخاص المشردين داخلياً.

١٥ - **السيد عفيفي**: (مصر): قال إن بلده عضو في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧، وهي ملتزمة بتعزيز قانون اللاجئين الدولي من خلال الاتفاقية والمبادرات الأخرى التي يقصد بها معالجة الظروف الدولية المتغيرة. وأضاف أن مصر على استعداد لتوسيع نطاق تعاونها مع مفوضية شؤون اللاجئين، وخاصة

فيما يتعلق ببرامج المفوضية للعودة الطوعية إلى الوطن في أفريقيا. وعلى الرغم من أوجه النجاح المذكورة في تقرير المفوض السامي في الوثيقة A/61/12، فما زال التمويل يمثل مشكلة رئيسية، ويدعو وفده جميع الأطراف إلى تقديم دعم غير مشروط لتعويض النقص.

١٦ - وأضاف أنه سيتم إيلاء اهتمام إلى القضاء على الأسباب الجذرية للصراعات التي تؤدي إلى ظهور اللاجئين، وتقديم دعم تقني ومالي إلى البلدان النامية التي تستضيف اللاجئين، وإدماج قانون اللاجئين الدولي مع القانون الدولي لحقوق الإنسان على نحو يتيح معالجة كل من حقوق اللاجئين ودواعي قلق البلدان فيما يتعلق بالهجرة غير المنتظمة، وتهيئة الظروف المحبذة للعودة الطوعية إلى الوطن. وذكر أن لجنة بناء السلم أداة هامة فيما يتعلق بذلك الهدف الأخير. ويرحب وفده بالعودة الطوعية إلى الوطن لأكثر من مليون لاجئ في عام ٢٠٠٥.

١٧ - وينبغي ألا يأتي الحل لمشكلة الزيادة المطردة في عدد الأشخاص المشردين داخلياً على حساب الولاية الأصلية للمفوضية. ولمشكلة اللاجئين في نهاية الأمر أسباب سياسية واقتصادية ولا يمكن حلها إلا باتباع رؤية إنسانية متكاملة تقوم على أساس القانون الدولي.

١٨ - **السيد أتوكي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): تحدث نيابة عن المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، وقال إن عدد اللاجئين في العالم أدنى حالياً مما كان عليه منذ أكثر من ٢٥ سنة. ومع ذلك، ما زالت الصراعات الداخلية العنيفة تسبب معاناة لملايين المدنيين.

١٩ - ولدى إجراء تغييرات في طريقة عمل المفوضية، ينبغي للمفوض السامي أن يأخذ في اعتباره الصعوبات التي تعانيها البلدان النامية المضيفة. وينبغي أن يستمر المجتمع الدولي في معالجة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين. ومن الضروري القيام بدعم بناء السلم وحل الصراعات والجهود الرامية إلى منع نشوبها.

٢٠ - وقال إن أفريقيا ما زالت القارة التي تتأثر بحالات التشرد القهري أكثر من غيرها وقضايا اللاجئين والمشردين. ويمثل إنشاء لجنة بناء السلم خطوة تلقى الترحيب وينبغي للمفوضية أن تعمل بنشاط مع اللجنة لكفالة إدراج احتياجات اللاجئين في عمليات التعمير.

٢١ - وتتحمل البلدان المضيفة، وخاصة البلدان النامية ذات الموارد الهزيلة، عبئاً إنسانياً ثقيلاً عندما تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. وينبغي أن تقترن تدابير إعادة اللاجئين والمشردين داخلياً ببرامج لتعزيز القدرة على الاستيعاب وتعزيز إعادة الاندماج في المجتمعات المستقبلة.

٢٢ - والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي يشعر بقلق شديد إزاء انتشار العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس واستخدامه المتزايد ضد اللاجئين. وينبغي إدانة جميع حالات العنف بشدة، سواء كان الذي يقوم به المقاتلون أو العاملون في المجال الإنساني. ويأخذ المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي علماً بالنقص المالي الذي أثر على قدرة المفوضية على توفير الخدمات الاجتماعية، وخاصة برامج التعليم الأساسي. ومن شأن الاقتطاعات في برامج التعليم أن تزيد من مخاطر العمل والاستغلال الجنسي.

٢٣ - **السيدة ميرشانت** (النرويج): قالت إن بلادها ترحب باعتماد اللجنة التنفيذية للاستنتاج المتعلق بالمرأة والفتاة اللتين عرضة للخطر، والذي ينبغي أن يعمل كمنهاج عمل من أجل متابعة أكثر قوة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتثني أيضاً على المفوض السامي لإدراجه وظيفة مستشار أقدم في شؤون الجنس في الميزانية السنوية. وقالت إن النرويج تؤيد أعمال

المفوضية بشأن الأشخاص المشردين داخلياً وتود أن تنعكس هذه الجهود على نحو أفضل في الميزانية السنوية.

٢٤ - ولا تزال أوجه عدة لتنفيذ النهج العنقودي بحاجة إلى الاستكمال. وتم تأخير إنشاء العناقيد نظراً للخلط المتعلق بمفهوم العنقود القيادي. ويلزم أن تشارك المنظمات غير الحكومية والشركاء بنشاط في عمليات التقييم المشترك والصياغة والتنفيذ. ومن المهم ليس فقط اعتماد نهج يتميز بقدر أكبر من التنسيق وإنما أيضاً ضمان عدم المغالاة في تحميل الوكالات بأعباء إدارية تصرفها عن تقديم الدعم والحماية على مستوى الميدان.

٢٥ - **السيد فلويد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه ينبغي الحفاظ على مناصب الحماية الميدانية الأساسية أثناء سعي المفوضية إلى جعل العمليات فعالة التكاليف بقدر أكبر. وتقع أعمال هؤلاء الموظفين في محور ولاية المفوضية. وقد أحيطت أداة التسجيل الجديدة، صورة المشروع، بدعم من جانب عدد من المانحين، بما في ذلك الولايات المتحدة، وينبغي أن يصبح استخدامها روتينياً في الحالات الجديدة المتعلقة باللاجئين.

٢٦ - وقال إن الإصلاح أمر حاسم للنجاح الطويل الأجل للمفوضية. وتنفيذ الإدارة على أساس النتائج وعملية التغيير الهيكلي والإداري سوف يشمل اتخاذ قرارات صعبة ولكن ضرورية.

٢٧ - والشراكات رئيسية في ضمان حلول دائمة مثل عودة اللاجئين إلى جنوب السودان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. والشراكات مع الحكومات، والسكان المضيفين، والمنظمات الإنسانية، والوكالات الإنمائية، لازمة لحفظ السلام وتقديم الدعم من أجل الإنعاش وتجديد التعليم.

٢٨ - وتعمل المفوضية والمانحون (بما في ذلك الولايات المتحدة) وحكومات نيبال وبوتان على حل حالة اللاجئين البوتانيين في نيبال. وتعداد اللاجئين الذي طال انتظاره في نيبال خطوة أولى مهمة. ويجري حث البلدان المعنية والمفوضية على توسيع أعمالهم المتعلقة بإعادة توطين اللاجئين.

٢٩ - ومن المهم تحديد من هو المشرد داخلياً. وينبغي تحميل الحكومات المسؤولية من أجل التوصل إلى حل للظروف التي تسببت في التشرد القسري.

٣٠ - والأمن، الذي هو تقليدياً ميدان الشرطة والعسكريين في البلدان المضيفة، يجري معالجته مراراً وتكراراً من خلال الشراكات. والحالة في شرق تشاد، وشمال جمهورية أفريقيا الوسطى، ودارفور مسألة تدعو إلى القلق. وبموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، هناك خطط لإقامة "حضور متعدد الأبعاد يتألف من عناصر سياسية وإنسانية وعسكرية وضباط اتصال للشرطة المدنية" في تشاد، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى إذا لزم الأمر.

٣١ - **السيد جوجاكون** (الصين): قال إن عدد اللاجئين على صعيد العالم استمر في الهبوط ويبلغ حالياً ٨,٣ مليون شخص. غير أنه، مع الزيادة في أعداد الأشخاص المشردين داخلياً، فإن العدد الكلي للأشخاص الذين في رعاية المفوضية يبلغ قرابة ٢٠ مليوناً. وتقع البلدان المضيفة النامية والمتخلفة تحت ضغط عنيف نظراً للأعداد الضخمة من اللاجئين الذين تستوعبهم.

٣٢ - وفي السنوات الأخيرة، استرعى الأشخاص المشردون داخلياً انتباه المجتمع الدولي نظراً لازدياد عددهم. وقد عملت معاً وكالات المساعدة الدولية، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، من أجل استحداث آلية لمساعدة هؤلاء الأشخاص، وتم تعيين مفوضية شؤون اللاجئين بوصفها الوكالة القيادية لهذه الآلية.

٣٣ - وأصبحت التحركات السكانية المختلطة وغير المنتظمة، تمثل تحدياً خطيراً للنظام الدولي لحماية اللاجئين. ومن الصعب كفالة أن نظام اللجوء لم يُسأ استخدامه من جانب فئات مختلفة من الأشخاص الذين ينتقلون بشكل غير شرعي، في الوقت نفسه الذي يتم فيه توفير حماية في حينها وفعالة للاجئين الحقيقيين.

٣٤ - **السيدة بليت** (كندا): قالت إن العدد الأدنى من اللاجئين قد وازنه عدد كبير من المشردين داخلياً وحالات اللاجئين التي استمرت لفترة طويلة والزيادة في متوسط طول الفترة المقضية في المنفى. وينبغي أن تكون الحلول مستدامة وتشمل الأمن المادي، وإمكانية الوصول إلى المرافق الأساسية والخدمات وسُبُل الحياة الجوهرية، والمؤسسات المدنية الفعالة، وسيادة القانون. وتقوم لجنة بناء السلم بدور أساسي في ذلك.

٣٥ - وترحب كندا باعتماد اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين للاستنتاج المتعلق بالمرأة والفتاة اللتين تتعرضان للمخاطر والاستنتاج المتعلق بعديمي الجنسية والمبادئ التوجيهية العملية للمنظمة والمعنية بالحفاظ على الطابع المدني الإنساني للجوء، الذي سوف يساعد في فصل العناصر المسلحة عن اللاجئين. ولا تزال هناك فجوة بين الالتزامات المعلنة للحكومات وبين أفعالها، على نحو ما يثبته التشرد القسري المستمر وحالات الطرد.

٣٦ - **الأمير الحسين** (الأردن): أشار إلى تقرير الأمين العام بشأن النظام الإنساني الدولي الجديد (A/61/224)، ورحب باقتراحه بشأن تطوير خطة للعمل الإنساني. والمسائل الرئيسية الخمس المذكورة في ذلك التقرير، وهي المنع، والوصول إلى الأشخاص المحتاجين، والحق في المساعدة الإنسانية، وبناء القدرات المحلية، وتقاسم الأعباء، سوف تكون مفيدة للغاية. وسوف يشترك المكتب المستقل للمسائل الإنسانية، والذي تعاون بدرجة وثيقة مع الأردن، في تطوير الخطة المقترحة وسوف يساعد في عملية التنفيذ. وقد استحدث المكتب بالاشتراك مع البوسنة والهرسك، إعلاناً يتضمن ''القواعد الأساسية للعمل الإنساني في حالات الطوارئ''، وقد تم توزيعه على الدول الأعضاء. واسترعى النظر أيضاً إلى تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالمسائل الإنسانية، الذي اثبت فائدته لتطوير النظام الإنساني الدولي والخطة المقترحة. ويركز مشروع القرار المتصل بالموضوع، والذي أعده وفده، على الإجراء المستصوب في المستقبل.

٣٧ - **السيدة متاوالي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن بلادها تواصل إعلاء شأن التزامها بالقضية الإنسانية عن طريق توفير الملجأ للاجئين. ويبلغ مجموع عدد اللاجئين في البلد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ٦٢٠ ٥٢٠ شخص، من بينهم ٤٠ في المائة يتميزون بالاكتفاء الذاتي. ويقيم نسبة الـ ٦٠ في المائة المتبقية في مخيمات اللاجئين ويتلقون مساعدات من المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن الحكومة خصصت أرضاً في الماضي لتوطين اللاجئين، فإنها غير قادرة على تخصيص أراضي إضافية. ومن ثم فإن العودة الطوعية إلى الوطن هي أفضل خيار، وتعكف الحكومة حالياً على القيام بعمليات رئيسية لإعادة اللاجئين من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم.

٣٨ - وبمساعدة من المفوضية، تم في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، إعادة نحو ٠٠٠ ٢٦٠ بوروندي إلى الوطن، مما ترك نحو ٠٠٠ ٣٧٠ لاجئ في جمهورية تترانيا المتحدة، ٤٦ في المائة منهم فقط يتلقون مساعدات دولية. وتواجه عملية الإعادة إلى الوطن بعض العقبات الخطيرة، وخاصة نقص التمويل. ومع توقيع اتفاق السلام في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين حكومة بوروندي وآخر جماعة متمردة، أصبحت الإعادة إلى الوطن ممكنة في المستقبل القريب. وسوف تتطلب عملية مستدامة للإعادة إلى الوطن تعزيز

قدرة مراكز الاستقبال في بوروندي، وتخصيص أراضي للعائدين وتقديم مساعدات خلال الأشهر القليلة الأولى عقب عودتهم. ونظراً لتحسن حالة الأمن في بوروندي، فقد توقفت حكومتها عن منح وضع اللاجئ لأول وهلة، وينبغي لكل باحث عن اللجوء في بوروندي أن يمر بإجراءات فردية لتحديد وضعه.

٣٩ - وبالنسبة للعودة الطوعية للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية فإنه يمكن توقع، إذا تحسنت الأوضاع بعد الانتخابات الرئاسية، حدوث عودة جماعية أيضاً إلى الوطن. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عندما بدأت العودة الاختيارية للاجئين الكونغوليين، عاد بالفعل ٠٠٠ ٢٨ لاجئ.

٤٠ - وقالت إن وفدها يشعر بقلق بالغ إزاء تضاؤل أموال المفوضية، وحثت المانحين على زيادة دعمهم. وأضافت أنها تود أن تتوجه بالشكر إلى حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والدانمرك لما قدمتا من مساعدة. وقد تم تحديد أكثر من ٠٠٠ ١٠ لاجئ بوروندي ومن المقرر إعادة توطينهم في الولايات المتحدة، مع توقع سفر المجموعة الأولى من جمهورية تنزانيا المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقامت حكومة الدانمرك أيضاً بتمويل مشروعات لدعم التدريب المهني والإنتاج والمياه والمرافق الصحية والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والقدرة المحسنة على الحماية، مما يفيد كلاً من اللاجئين والسكان المحليين.

٤١ - وقالت إن بلادها، مثلها كمثل أي دولة ذات سيادة، لها الحق والالتزام بحماية نفسها من قيام الغرباء بدخولها والإقامة فيها بشكل غير مشروع. وسوف تواصل الحكومة حملاتها على المهاجرين غير القانونيين، بغض النظر عن أصلهم، ولكنها سوف تحرص على كفالة عدم طرد اللاجئين الصادقين. وتعمل اللجان التي تتألف من المسؤولين الحكوميين من جمهورية تنزانيا المتحدة ومن بلدانها المجاورة من أجل كفالة أن يكون إبعاد المهاجرين غير الشرعيين قد تم بأمان وكرامة. وأنها لمسؤولية مشتركة أن تتم كفالة اللجوء وحمايته دون سوء استغلال.

٤٢ - **السيد كروجليفيتش** (صربيا): قال إن اللاجئين ما زالوا يمثلون مشكلات في صربيا، من حيث البعد الإنساني بصفة خاصة، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار محلية ودولية كبيرة. وما زالت صربيا تستضيف سكاناً مشردين بصفة كبيرة للغاية نتيجة للصراعات الإقليمية السابقة: وتفيد آخر الإحصاءات أنه يوجد ٠٠٠ ١٠٦ لاجئ و ٠٠٠ ٢٠٨ شخص مشردين داخلياً. وعلى الرغم من أن العدد قد تناقص إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، فإن الكثيرين من الذي حصلوا على الجنسية كخطوة أولى نحو الاندماج المحلي ما زالوا في حاجة إلى المساعدة. وقد تم تعزيز الإطار القانوني لبرامج الاندماج، وخاصة فيما يتعلق بمسائل الإسكان.

٤٣ - والعودة الطوعية هي أفضل حل للسكان المشردين المتبقين في المنطقة، وأكد أهمية إعادة الملكية والاحترام الكامل لحقوق الأشغال والإيجار والملكية، مما يعطي اللاجئين الاختيار بين العودة إلى الوطن أو الاندماج المحلي. ويقضي إعلان سراييفو، الموقَّع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ مع ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود بالتوصل إلى حل، ولكن ووجهت صعوبات في وضع اللمسات النهائية لصفوفة التنفيذ المشترك بسبب وجود بعض المشكلات العالقة مع كرواتيا. وما زالت بلاده ملتزمة بتنفيذه بالكامل وتتطلع إلى تلقي مقترحات عملية بشأن جميع المسائل العالقة.

٤٤ - وقد اختارت قلة من الأشخاص المشردين داخلياً من كوسوفو وميتوهيجا الموجودين حالياً في صربيا العودة الطوعية بسبب الافتقار إلى الأمن وحماية حقوق الإنسان.

ولتشجيع عملية العودة، لا بد من إقامة الاشتراطات الضرورية للعودة المستدامة، بما في ذلك ضمانات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمتعلقة بالملكية. وبالنسبة للاندماج المحلي لهؤلاء اللاجئين داخل صربيا، تلزم المساعدة من جانب المجتمع الدولي لإنشاء مشاريع للاعتماد على النفس وتقديم مساعدات مباشرة.

٤٥ - وبالنسبة لاتفاقات إعادة القبول التي عقدتها بعض البلدان مع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، فإن وفده يعرب عن تقديره للجهود المتواصلة من جانب مفوضية شؤون اللاجئين لمعارضة العودة الإجبارية للسكان الأقلية، والتي هي ليست حلاً سليماً طالما لا توجد ظروف أساسية للعودة المستدامة. كما أن المساعدة المقدمة من المفوضية لاستحداث نظام مناسب للجوء تلقى قدراً كبيراً من التقدير.

٤٦ - **السيد أمانغوا** (كوت ديفوار): قال إنه لا توجد منطقة في العالم لم تعرف مشكلة اللاجئين والمشردين. وقد اختبرت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان الأفريقية بفعل الحروب الأهلية التي شملت جيرانها. وعلى الرغم من الأزمة الاجتماعية والسياسية في بلده، فإن كوت ديفوار سوف تواصل عرض استضافة اللاجئين من البلدان المجاورة. وقد بدأت العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج بالنسبة للايفوريين في منطقة بلوليكين وغيفلوبلوليكين، على الرغم من أن ظروف الأمن ما زالت هشة. وفضلاً عن ذلك، فإن ٨٥ في المائة من اللاجئين الليبريين الذين اختاروا العودة الطوعية في عام ٢٠٠٥ قد عادوا إلى وطنهم، فإن ٥٠٠ ١٦ آخرين عادوا بوسائلهم الخاصة، و ٤٧٣ لاجئ، ليبريين بصفة أساسية، قد استفادوا من إعادة التوطين بشكل طارئ. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بقي في كوت ديفوار قرابة ٠٠٠ ٤٠ لاجئ ليبيري، مع توقع عودة ٠٠٠ ٢ آخرين إلى ديارهم في نهاية السنة.

٤٧ - ويكمن حل مشكلة اللاجئين والمشردين في التسوية السلمية للمنازعات، وتهيئة مناخ مناسب للعودة الطوعية. وقد عملت بلاده دائماً على تعزيز السلام من خلال الحوار. وينبغي لأفريقيا أن تقيم هياكل ديمقراطية وأن تعزز احترام حقوق الإنسان من أجل نشر ثقافة للسلام. ومن المتطلبات الأساسية للديمقراطية الحكم الصالح وسيادة القانون، والمشاركة المتساوية في الموارد ووصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والغذاء الكافي. وهي أيضاً أفضل وسيلة لتفادي أوجه الإحباط مما يؤدي إلى الاضطرابات التي قد تتحول إلى صراع وتتسبب في التشرد. وينبغي للمجتمع الدولي التعهد بالتزام جازم من أجل دعم هذه الجهود من جانب البلدان الأفريقية. ومن شأن التكامل الاقتصادي الإقليمي أن يساعد أفريقيا في مواجهة تحديات العولمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزود أفريقيا بالمساعدة اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وخاصة من خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٤٨ - **السيد سعيد** (السودان): تحدث ممارساً حق الرد، وقال إن كلاً من ممثل فنلندا الذي تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي وممثل الولايات المتحدة الأمريكية قد أشار إلى الحالة في دارفور والمشكلات المتعلقة بالأمن التي تواجه العاملين في المجال الإنساني في المنطقة وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يغتنم كل فرصة ليشير إلى الحالة في دارفور، ولكن إدعاءاته غير صحيحة. لقد وقّع اتفاق للسلام بين الحكومة والجماعات المتمردة، وحالة الأمن تتحسن. وتم التوصل أيضاً إلى اتفاق حول تدفق المساعدات الإنسانية، وكثير من الوكالات الإنسانية تعمل خلال ممرات آمنة. وأي عقبات تعيق المعونة الإنسانية يتسبب فيها الجماعات المتمردة. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يمتنع عن إصدار بيانات تستهدف وحدة السودان وأمنه وتحاول تقويض اتفاق السلام. ولا يخدم نمط البيانات قضية السلام في السودان ولكن يخدم أغراضاً

سياسية خفية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد السلام ويشجع الجماعات الأخرى على توقيع الاتفاق.

٤٩ - وفيما يتعلق بالإشارة التي أبداها ممثل الولايات المتحدة إلى قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، فإن موقف بلاده معروف جيداً: ذلك أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ينبغي ألا تتحول إلى عملية للأمم المتحدة. وينبغي الاهتداء إلى وسيلة أخرى لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والسودان، واللجنة الثالثة ليست المكان المناسب لمناقشة ذلك.ولا يمكن للحالة في دارفور أن تحل على أحسن وجه إلا من خلال دعم اتفاق السلام ومضاعفة الجهود الإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.